

ولم يفرق بينهما وقد سبق لموجب عنه بما نقلناه عن السارح من ان المعينة لازمة لا اشتغال
 الجار ودلالتة لا تتحقق في الكتابة كذا **قوله** اذ لا يرد الخ على لارادة المعنى في الموضوع
 له بعبارة معينة **قوله** لذاته الخ متعلق بل يرد بالاداء باللفظ المعنى الموضوع له وبالترتبة
 المعنى للموضوع له **قوله** ولكن ليس فيها اي الكناية **قوله** فربما علمه ارادته اي
 المعنى الموضوع له **قوله** مطلقا الى اللدانة ولا للتوسل قال القاضى استدراك من قوله
 فيها الرتبة المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته ودفع قوله ان يكون فيها الرتبة عن
 ارادته مطلقا **قوله** اذ يجوز ارادته اي ارادة المانعة عن ارادته مطلقا
 الخ قال الزبيارى عملة لمفادها وجود الرتبة المانعة عن ارادته ان يثبت الخ
 في الكناية لا يصلح للفرق بين الجار والربط والكناية اذ ما من لفظ يمكن ان يثبت الخ
 اي لعدم وجودها في الجار ايضا **قوله** بل يمكن حين ما ومن زاوية لفظ الهم ما استعمل **قوله**
 اذ كل جار لا يقع في الجار الزبيارى وقالوا ان يثبت في الالترتبة الا ان دلالة الجار
 مطلقا للذاتة ولا لا تتقال منه الى غيره اذ ليس المتعلق منه في الالترتبة الا ان دلالة الجار
 على الموضوع له ضروري فيكون المعنى الحقيقي معهما منه وقرن بين كونه متهما
 من اللفظ وبين كونه مراد منه فان افتقر ايضا لكل من التفرقة قال القاضى في هذا الكلام
 منى على ما قالوا ان الارادة والدلالة غير متلازمين واما اذ جعلت الدلالة مستلزما
 للارادة كما هو مذهب السجواهل الربوبية فكيف يمنع القاضى الارادة مع كونه
 له **قوله** فيجب ان يكون وجه كناية هذا **قوله** انتهى قال شيخنا القاضى على وجوب ان يكون
 وجه كناية دلالة اللفظ على الموضوع له **قوله** ان يكون مرادة للملاحظة العلية
 وبين المعنى الجارى المراد بالذاتة انتهى وقد لفظ وجه التامل اوجه التعلق منه والترتبة
 في الجار تحكم وتخص بل يرجح **قوله** الارادة الموضوع له لذاته ولا يمنع ارادة الموضوع
 له لا لتعلق الخ بالكتابة منه الى غيره **قوله** فيصير مع الاسد الاوى قال
 الزبيارى في الحقيقة الالنه تحت غير من **قوله** بل يمنع ان يكون المقصود به لذاته قال القاضى
 عبد الله ضمير لذاته راجع الى الف واللام والمقصود بالدين على اعتبار ان على سبع المحصول

المقصود حاصل ان الوى يمنع ارادة المعنى الموضوع له لذاته ولا يمنع ارادته لا لتعلق
 الى المعنى الغير الموضوع له **قوله** ولا يمنع الى الوى **قوله** ان يقصد اي بالسبع **قوله** لا لتعلق
 اي في الكناية **قوله** ويمكن ان يجاب عنه عن هذا البحث **قوله** معناها الخبر ان
قوله اردت ان المعنى الموضوع له **قوله** ليسوا انباه الاسد متحققا قال الزبيارى
 وقالوا ان يقول فعلى هذا يكون منع المنع عن ارادة المعنى الموضوع له في الجار ان لا يكون
 المعنى الموضوع له متحققا **قوله** من وجهين واجبه **قوله** قال فيه اعاد الى ان انما لو
 كان متحققا كانه كناية مع ان الزوق باياه ولذا لم يذهب احد اليه الى انهما انتم
 المتفاوت بين هذا وبين ما ذكره سابقا واجبه وجه الا ان لفظ الاسد يكون متعلقا
 في معناه الحقيقي والتقدير بالوى لفظ **قوله** فان جبر الكلب موجودا قال الزبيارى
 اي لا بد ان يكون له كناية حتى يكون الجار على الكناية ولا يكون كان عند السارح
قوله ان كانت علاقته الخ قال الزبيارى في الشرطية خبر لقوله الجار الموضوع له
 خبره خبر لقوله القوية الا وهو لاختصاص الى القابض الى المبتدأ الاول للاختصاص
 كما في خبر صخر الشان **قوله** المقصودة قال القاضى انهما قيد المقصودة من جهة ان
 الصاقفة في قوله علاقة عهدية لانه لا يراه الى العلاقة المعقولة في التوفيق وقدم
 من التوفيق انها مقصودة لان استعمال الكلمة في غير ما وصفت له لاجلها وقد عرفت
 ايضا ان لا بد من ملاحظتها في الجار حتى لو كانت ولم تلاحظ لا يتحقق الجار ووجه الاستفاد
 المستفاد في لغة الانسان ان لاحظته المتكلم في استعماله مشتملة الشفعة الانسانية
 في النظم يكون استقارة وان لاحظ الاطلاق والتقدير يكون محارز استقارة
 للفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد قد يكون استقارة وقد يكون محارز استقارة
 والحاصل اعتبار ان احدها خصوص كونه من لغة الانسان والاخر عموم كونه لغة فاستقارة
 بالاعتبار الاول والجار الموسر بالاعتبار الثاني **قوله** غير المتشابهة اي بين المعنى
 الجارى والمعنى الحقيقي **قوله** في امر سئل الزبيارى والان يقال ان كانت علاقته
 المتشابهة فاستقارة بتقديم الاستقارة على الجار الموسر تقدم اللوحودى الرضى